

Distr.: General
18 March 2002
Arabic

Original: English/French/Spanish

الجمعية العامة



لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية
لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
الدورة الثالثة

٢٥ آذار/مارس - ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في ورقة الرئيس التي أحيلت من الدورة الثانية
للجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، إلى جانب إسهامات
أخرى في العملية التحضيرية

رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس لجنة التنمية المستدامة
بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من الممثل
الدائم لفرنزويلا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيطكم علما بأن المنتدى الثالث الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين
أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار منهاج العمل الأقليمي للتعاون قد
عُقد في كاراكاس، يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢. واعتمد المنتدى إعلان كاراكاس
بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد
و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا (انظر المرفق).

ولأن المنتدى انعقد قبل بضعة أشهر من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فقد
فوّض رؤساء الدول والحكومات والوزراء الذين حضروه رئيسه، فخامة السيد أوغو تشافيز

* A/CONF.199/PC/1

حرياس، رئيس جمهورية فتروويلا البوليفارية تقديم هذا الإعلان إلى مؤتمر القمة ولعمليته التحضيرية للنظر فيه.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مؤتمر القمة ودورتيه التحضيريتين المتبقيتين.

(توقيع) ميلوس ألكالاي

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس لجنة التنمية
المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من
الممثل الدائم لفرنزويلا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالاسبانية]

المنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي في إطار الحفل الأقاليمي للتعاون

إعلان كاراكاس بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني
من الجفاف الشديد/التصحر، وبخاصة في أفريقيا

نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء، المجتمعين في كاراكاس، في يومي ١٩
و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بمناسبة المنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن التعاون بين أفريقيا
 وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في
البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد/التصحر، وبخاصة في أفريقيا، بدعوة من حكومة
جمهورية فنزويلا البوليفارية وبدعم كامل من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في
البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد/التصحر، وبخاصة في أفريقيا،

إذ نضع في اعتبارنا العلاقة الوثيدة بين تدهور الأراضي والفقر الذي يصيب الملايين
من البشر الذين يعيشون في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة ويؤثر على
سبل عيشهم بصفة دائمة،

وإذ نضع في اعتبارنا أن مكافحة الفقر شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في
إطار من الإنصاف والتقدم والعدالة الاجتماعية،

وإذ نضع في اعتبارنا أن التصحر ينتشر باطراد في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في
النظم الإيكولوجية الهشة في البلدان النامية، وأنه يلحق أضراراً سنوية بالتربة ويؤدي إلى
تدهور الأراضي بشكل لا رجعة فيه. وأن قدرة هذه البلدان على التكيف مع هذه التحديات
والتغلب عليها محدودة من الناحية الموضوعية،

وإذ نضع في اعتبارنا أن حيازة الأراضي وتملكها عاملان حاسمان في تنفيذ الاتفاقية،
لا سيما من حيث محاربة الفقر،

وإذ ندرك أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي أصبحت نافذة في عام ١٩٩٦ هي صك ملزم قانوناً تمخض عن مؤتمر قمة الأرض المعقود في عام ١٩٩٢، لمعالجة مشكلة مكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في النظم الإيكولوجية الهشة،

وإذ نعيد التأكيد على أهمية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والقرارات التي اعتمدها المؤتمر التحضيريان الإقليميان لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقودان في نيروبي (كينيا) وريو دي جانيرو (البرازيل) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ على التوالي حيث نوقشت أيضاً مشكلة التصحر والجفاف،

وإذ ندرك أهمية السياق المالي والسياسي للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في مونتيري، المكسيك من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المقرر عقده في جوهانسبرغ، وهما إطاران مناسبان لتمتين الإرادة السياسية واستقطاب قدر أكبر من الموارد المالية لتنفيذ الاتفاقية،

وإذ نضع في اعتبارنا الحفل الأقليمي للتعاون لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

نعلم ما يلي:

- ١ - نؤكد من جديد على المبادئ التوجيهية لمفهوم التنمية المستدامة بتعريفه الوارد في جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما حينما يشير إلى أن الأخطار الناجمة عن أوجه الاختلال الدولية الكبرى التي تهدد ركائز البلدان النامية وبقائها، لا سيما أفقرها وأشدها ضعفاً، كل لا يتجزأ؛
- ٢ - من اللازم وضع مبادئ أخلاقية تشجع على إقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب أساسه احترام السيادة الوطنية وتنوع هويات البشر وثقافتهم والتضامن وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وحرري بهذا النظام أن يقر بقيمة العمليات الحيوية والتآلف بين المجتمع والطبيعة بحسبانهما من العناصر التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ٣ - ينبغي أن يُنظر إلى التوعية البيئية على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي كوسيلة أساسية في استراتيجية التنمية المستدامة؛
- ٤ - ينبغي الاعتراف بأهمية مكافحة التصحر/تخفيف آثار الجفاف وأن يحظى في الساحة الدولية بمكانة خاصة وذات أولوية، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو؛

٥ - تشكل الاتفاقية صكاً مناسباً لتمتين سياسات التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة الفقر وكفالة الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية مع ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في الوقت نفسه؛

٦ - تتشاطر الاعتقاد الراسخ بأن التعاون بين بلدان الجنوب يشكل إطاراً فعالاً لتنفيذ الاتفاقية ونؤمن إيماناً قوياً بما تنطوي عليه من فرص لتبادل التجارب والاستفادة مما تتضمنه من ذخيرة معرفية. ونهيب بالصادر والأجهزة المالية الثنائية ومتعددة الأطراف أن تنفذ هذا المفهوم الجوهرى وأن تستجيب على النحو الملائم لتطلعات بلدان الجنوب في أن يتحقق تضامن عالمي متين لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، لا سيما في أكثر البلدان عرضة لهما وأشدّها تأثراً بهما في مختلف المناطق؛

٧ - نؤيد السياسات والاستراتيجيات التي تتيح إشراك استثمارات القطاع الخاص في وقف تدهور البيئة والموارد الطبيعية؛

٨ - إن ما يقدمه المجتمع الدولي في مضمار الدعم المالي ونقل التكنولوجيا الملائمة غير كاف لمواجهة مشكلة ذات أبعاد عالمية تؤثر على قرابة خمس البشرية وتؤدي إلى استفحال مشاكل كبرى أخرى ذات أهمية اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتهدد الاستقرار الاجتماعى والسياسى؛

٩ - نعيد التأكيد على أنه ينبغي مواجهة التصحر والجفاف بوسائل مالية ضخمة تتضمن موارد مالية جديدة وإضافية وكذلك نقل التكنولوجيا الملائمة؛

١٠ - من اللازم تزويد المجتمع الدولي بألية لتوفير تمويل متعدد الأطراف وبممكن التنبؤ به ضماناً للتنفيذ السريع للاتفاقية، ونعيد التأكيد على أهمية جعل مرفق البيئة العالمية الآلية المالية الأولى للاتفاقية، ونهيب بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أن يدعو جمعية مرفق البيئة العالمية، المقرر عقدها في بيجين في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل، إلى أن تتخذ قراراً وفقاً لذلك؛

١١ - من اللازم تصور التنمية المستدامة على نحو يراعى أبعادها الثلاثة وهي النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وبما أن الاتفاقية تشكل صكاً رئيسياً يعالج هذه الأبعاد الثلاثة في آن واحد، فإننا نهيب بالمجتمع الدولي، لا سيما في مؤتمر القمة المقبل لجموعة الثمانية، المقرر عقده في شهر حزيران/يونيه المقبل في كندا، أن يولي تنفيذ الاتفاقية الأولوية اللازمة؛

١٢ - ينبغي تعزيز التدابير حتى يتم فعلا إنقاذ وتطوير وتطبيق المعارف والتكنولوجيات التقليدية لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، وإنشاء أنظمة الإنذار المبكر وتحديد النقاط المرجعية والمؤشرات؛

١٣ - وإشراك المجتمع المدني في هذه العملية أهمية بالغة، لا سيما الجهات الفاعلة المحلية وتنظيمات المجتمع المحلي والجماعات الإقليمية، على أن تُراعى في الوقت نفسه مسائل التوازن بين الجنسين والدور الطبيعي الذي يقوم به الشباب في تعزيز التنمية المستدامة في كافة المستويات، ونعيد التأكيد على دور الاتفاقية الرائد في تأكيد مبدأ النهج التشاركي.

١٤ - سيحيل رئيس المنتدى الرفيع المستوى الثالث للتعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذا الإعلان إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإلى عملياته التحضيرية للنظر فيه.

كراكاس، فنزويلا، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢